

أفكار

نشرة نصف سنوية تصدر عن برنامج أفكار ٢ لدعم المجتمع المدني اللبناني، الممول من الاتحاد الأوروبي، بإدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية



مساحة للتلاقي والحوار

يكثر الاهتمام في مجتمعنا اللبناني بالسياسة وشؤونها، حتى استأثرت بعقول الناس وانتماءاتهم وتطلعاتهم. لعلها النتيجة الواقعية لظروف استثنائية غالباً ما يمر بها لبنان أو تفرض عليه. ولكن من المؤكد أن ذلك ليس قدرًا. لقد أثبتت تجاربنا أن انصراف المجتمع إلى السياسة بتفاصيلها الدقيقة وزواربها وحساباتها، جعل منه جمرًا خامدًا تحت الرماد، مهيبًا للاشتعال في أي لحظة. في حين أن وجود لبنان في قلب منطقة تتداخل فيها التعقيدات الجيوسياسية، الإقليمية والدولية، يجعله بحاجة ماسة إلى مجتمع متماسك تتعزز فيه المناعة الداخلية، فلا يهتز مع اهتزاز الظروف وتبدل الحسابات والاستراتيجيات. هنا بالتحديد، تكمن أهمية المجتمع المدني والمسؤولية الوطنية الملقاة على عاتقه. ومجال عمل برنامج «أفكار» في حقل المجتمع المدني يجعله برأيي في مقدمة البرامج الفريدة والتميّزة.

إن المنظمات غير الحكومية تشكل مساحة للتلاقي والحوار، لتحقيق أهداف تتصل بحاجات للمواطن، غالباً ما تكون غائبة عن جدول البرامج السياسية. هناك الجمعيات التي تهتم بتفاصيل حياة المرأة والمعوقين والشباب والإعلام والصحة والفساد وغير ذلك من شؤون قد لا تلاحظ بشكل تلقائي، لأنها محجوبة إما بالتقاليد والعادات أو بالخجل والخوف والضعف والإهمال. ولكن تأثيراتها وانعكاساتها السلبية كبيرة جداً على تكوين المجتمع من الداخل. لذا، يبدو الاهتمام بكل هذه التفاصيل، والسعي إلى معالجتها أمراً ذا أولوية كبيرة، لأنه يجعل المجتمع ذا تكوين صلب، أساساته ثابتة وقوية، على طريق التطور والتقدم والرفق. ولعل النقطة الأكثر إيجابية في عمل المجتمع المدني أنه يبرز حقيقة دامغة، هي أن المشاكل التي يعاني منها المجتمع اللبناني، هي واحدة ومتشابهة، مهما اختلفت الانتماءات وتعددت سياسياً كانت أم طائفية، فضلاً عن توجيه إهتمام المجتمع إلى مشاكله البنيوية ليجد حلاً لها، عوض عن أن يشكل مادة غرائزية للاستهلاك في الشأن العام. هذا، من دون إغفال ما يمثله المجتمع المدني من تعبير مهم عن الديمقراطية، إذ لا يمكن له أن ينشأ ويعمل ويتطور من دون مناخ ديمقراطي حقيقي. وهو في هذا المجال، ينهل من جهة، من الديمقراطية اللبنانية، ومن جهة ثانية، يساهم في المحافظة عليها وعدم تشويهها. إنطلاقاً من هنا، يُسعدني أن أوأظب على تقديم الدعم الدائم لبرنامج «أفكار»، بعدما نجح في طبعته الأولى، بتمويل مشكور من الاتحاد الأوروبي. ومن المهم أن يتوسع إطار هذا البرنامج بموازنة إضافية، فتتوسع مروحة الجمعيات غير الحكومية المستفيدة من البرنامج، مما يزيد من انعكاسات «أفكار» الإيجابية على المجتمع المدني اللبناني.

وفيما يشكل برنامج «أفكار» مساحة إضافية للتلاقي والحوار والتعرف على الآخر وتعزيز فهمه وقبوله، أجد نفسي حريصاً على التنويه بما ألقاه من خلال تولّي حقيبة وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية من ديناميكية لدى مختلف الجمعيات الأهلية، ما يؤكد عزيمة اللبنانيين القوية لتطوير مجتمعهم وتحديثه. وإذا كانت ثمة ملاحظة في هذا المجال، فهي أن لا يتحول عمل المجتمع المدني، في أي حال من الأحوال، إلى مجرد منصة لتحقيق مصالح معينة، بل تتم المحافظة على خصوصية عمله المنزهة، فينجح في تعزيز الديمقراطية البنيوية والتماسك المجتمعي الراقي، الذي يجعل من لبنان بلداً لا يخشى العواصف.

جان اوغاسابيان

وزير دولة لشؤون التنمية الادارية

أفكار بالوقائع والأرقام

إتفاقيتان ماليتان وقّعتا بين وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية والاتحاد الأوروبي لتمويل وإدارة برنامج أفكار لدعم المجتمع المدني اللبناني. وقعت الأولى في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٤ وتنتهي مدتها في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨. ووقعت الثانية (أفكار ٢) في ١٥ آذار ٢٠٠٦. وينتهي العمل بها في ٣١ آذار ٢٠١١. ٤ ملايين يورو تشكل قيمة الهبتين الأوروبيتين لأفكار: مليون يورو لأفكار ١ و٣ ملايين يورو لأفكار ٢.

٤٠ منظمة غير حكومية لبنانية مؤلها أفكار: ١٦ منظمة غير حكومية في أفكار ١ (بين ٢٥ ألف و ٥٠ ألف يورو لكل منظمة) و ٢٤ منظمة غير حكومية في أفكار ٢ (بين ٥٠ ألف و ١٠٠ ألف يورو لكل منظمة).

عنوانان عريضان يختصران مجالات المبادرات: المجال الأول: دولة القانون ودعم الحقوق المدنية والسياسية والمجال الثاني: تعزيز الحوار بين المجموعات اللبنانية ولا سيما الشباب.

١٢ دورة تدريب على الإدارة والتواصل والتشبيك والعمل الميداني تنظمها مؤسسة ايمرجانس للمساعدة التقنية: ٤ دورات نظمت في أفكار ١ و ٨ دورات تدريب مقررّة في إطار أفكار ٢. عقدت الأولى في ١٢ و ١٣ كانون الأول ٢٠٠٧ و الثانية في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٨.

١٣ لقاء حوارياً حول قضايا تهتم المجتمع المدني اللبناني تنظمها ايمرجانس: ٥ طاولات مستديرة تناولت ضمن أفكار ١ مسألة الديمقراطية داخل المنظمات، وقدرة الحوار على الأرض، وبحثت في التشبيك وناقشت موضوع عدالة الأحداث وحقوق المعاقين. و ٨ طاولات مستديرة مقررّة لأفكار ٢ حول المرأة والحوار والإدماج على المخدرات والإعلام والبيئة والتطوع وبرامج ما بعد الصدمات النفسية. وعقدت الأولى حول التمييز ضد المرأة في القوانين اللبنانية في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٨ والثانية تناولت في ٢٢ شباط ٢٠٠٨ تعزيز الحوار بين الشباب بعد فترات العنف.

موقع الكتروني ديناميكي لتعميم المعرفة وإقامة صلة وصل بين القطاعين الحكومي والأهلي وبين جمعيات المجتمع المدني.

نشرة نصف سنوية تغطي نشاطات البرنامج وتوجّهاته.

ايمرجانس: التدريب لبناء القدرات

المشاريع وتنفيذها وتحتاج إلى خبرات أكبر تنقلها إلى الاحتراف. وفيما تتابع مؤسّسة ايمرجانس الأوروبيّة للمساعدة التقنية كيفية تنفيذ مشاريع «أفكار ٢»، تساعد المنظمات على تخطي هذه الثغرات ومعالجتها . ويحدّد الخبير في التدريب كرم أبي يزيك هدف ورش التدريب، «بتعزيز قدرات الجمعيات لدعمها في تحقيق مشاريعها بشكل مرضٍ». ويوضّح «أن السعي تركّز على أن تأخذ فلسفة قيام ورش العمل للجمعيات المنحى العملي المطلوب». وتمهيداً لتحديد علمي وواقعي لحاجات الجمعيات نظمت المؤسسة أربع جلسات (Focus Group) بإدارته. وعبّرت فيها الجمعيات عن حاجاتها بطريقة ملموسة. ولمزيد من الفعاليّة والإحاطة بوجهات النظر كلها داخل كل جمعية قُسمت هذه الاجتماعات إلى نوعين: إجتماعات مع صانعي القرار في الجمعيات، وأخرى مع المسؤولين عن التنفيذ فيها.

حدّدت هذه الاجتماعات الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للجمعيات، ونوعية ثماني ورش عمل تدريبية وبرمجتها تحت خمسة عناوين كبرى هي إدارة دورة المشروع، والتدريب على منهجيات الحملة ومقارباتها وإدارتها من أجل قضية المشروع ومفهومه بما يعني من تحديد الحاجات وتحليلها وتطويرها. وركّزت المؤسسة على إختيار المشاركين في الدورات بين من يتناسب دورهم مع المادة المقدمة أثناء الدورات ضماناً للفعالية والتأثير. وتوجه الدعوات على مراحل حيث الأولوية لجمعيات «أفكار ٢»، ثم «أفكار ١»، ثم باقي الجمعيات.

تدخل إقامة «أفكار» ورش عمل تدريبية في سياق الهدف العام لهذا البرنامج المتمثل في دعم المجتمع المدني اللبناني. ويترجم هذا الدعم، بتمويل المشاريع الفائزة نتيجة إستدراج للاقتراحات، وبتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المشاركة في البرنامج. وتستند الورش إلى واقع هذه المنظمات التي تعتمد حسّ الالتزام والتطوُّع لكنها تشكو ثغرات في قدراتها على متابعة خطط



١- الإنطلاق نحو الأهداف.
٢- الدكتور كرم أبي يزيك.

أوّل الضيعة

وإدارة الماليّة للمشاريع. وتناولت إدارة دورة المشروع وفُتت شؤون الإدارة الماليّة فاطم المشاركون على قانون العمل اللبناني وعلى القوانين المالية ذات الصلة بالمنظمات التي لا تبغي الربح. واطلعوا على متطلّبات الإتحاد الأوروبي بشأن إعداد الميزانية، وزودوا بمعلومات لدمج هذه المعرفة في مشاريع الإدارة المالية والحسابات. أشرف على التدريب المحامي زياد بارود والسيد وليد جلع، ومن مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية الأنسة رانيا كيوان والسيد يوسف سعد. وشارك ٢٤ منتدباً عن الجمعيات الأهلية.

وبيّنت إستمارة تقييم هذه الورشة الذي أجرته ايمرجانس ردود الفعل الإيجابية للمتدربين. وأوضحت درجات استفادتهم من يومين من الدورات. فأظهرت مدى حاجتهم الى بناء قدراتهم وأهمية المواضيع التي طُرحت. وفي ترتيب تنازلي، تمكّنوا من إستيعاب المواد كالتالي: قانون العمل اللبناني، شروط الإتحاد الأوروبي، الضريبة على القيمة المضافة، الضرائب، الضمان الإجتماعي، نظام المحاسبة اللبناني.

أعطت فلسفة ورش التدريب للجمعيات من أجل زيادة قدراتها على تنفيذ مشاريعها ثمارها. فالورشة التي أقامتها ايمرجانس في ١٢ و١٣ كانون الأول ٢٠٠٧، في المدرسة اللبنانية للتدريب الاجتماعي في الجامعة اليسوعية، وبحسب ملاحظات متابعيها من المشاركين، حققت المطلوب منها عملياً بما يسهم في زيادة القدرات التنفيذية للجمعيات.

وهدفت لتحسين قدرات المشاركين في إعداد الموازنة



١- في الورشة الأولى.
٢- المحامي زياد بارود.

مراقبة ورسملة وتقييم

إنّست ورشة العمل الثانية لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية من تنظيم مؤسّسة ايمرجانس في ٢٩ و٣٠ كانون الثاني الماضي تحت عنوان: «المراقبة، التقييم والرسملة»، بقوة التركيز لإيصال هذه المفاهيم الثلاثة في دورة المشاريع.

هدفت الورشة إلى تطوير قدرات المشاركين على متابعة المشاريع وتقييمها لرسملة الخبرة المكتسبة في أي مشروع، وسعت الى نقل الخبرات في مجالات الإدارة على مستويين: الخطط والتطبيق. وتميّزت بمشاركة خبيرين محلي هو إبراهيم عيد والإيطالي الأرجنتيني خافيير شونك. شارك ٢٢ متدرّباً من الجمعيات الأهلية في جو من الحيوية والتفاعل الإيجابي نتيجة للتجانس في مستوى واهتمامات المتدرّبين وبفعل الدور الأساسي الذي لعبه الخبيران المحلي والدولي. فبعد تحضير مشترك للمادة الواجب تقديمها والمراجع الممكن اعتمادها، نسّقت الأدوار في الورشة. ففصّل شونك الوسائل المتعدّدة لمراقبة تنفيذ المشاريع من المتابعة إلى التدقيق المحاسبي إلى وسائل التقييم ومعايره وصولاً إلى وسائل الرسملة والتقنيات المتنوّعة المعتمدة لذلك. وفدّ إبراهيم عيد تطبيق هذه المبادئ وعمل المتدرّبون على نماذج عملية وملموسة للمفاهيم المذكورة.

ونتيجة لورشة العمل ووفقاً للحاجة تقرر يوم تدريب عملائي



١- المشاركون في ورشة العمل الثانية.
٢- خافيير شونك في الورشة الثانية.



إضافي يتطرّق عميقاً إلى حالات تطبيقية، إضافة إلى متابعة ميدانية مع الجمعيات خلال المرحلة المقبلة. يضطلع به الخبير إبراهيم عيد من ضمن أعمال المتابعة التي يتولاها. وقد حدّد الموعد في ٢٠ شباط الماضي. لكن وفاة إبراهيم عيد المفاجئة حالت دون ذلك.

يوم لم يحضر إبراهيم عيد

جيدة». وكرّرت التعبير نفسه بعد إنجاز الدورة وعمليات تقييم نتائجها.

وبين الجدّ والجد، مساحة لي مع إبراهيم كخبير في إطلاق الحملات وكيفية التطبيق العملي ضمن أفكار وجمعياتها، وحديث عن التوجّهات العالمية للتصاميم في هذا المجال لا يشوبه إلا... دخان سجائره الذي لا ينقطع.

في ٢٠ شباط، كانت منظمات «أفكار» على موعد معه لاستكمال متابعة نقل الخبرات العملية في إدارة المشاريع، لكنه لم يحضر.

في ملفّاتي المحفوظة إلكترونياً، تقع سيرة ذاتية غنيّة ومتنوّعة تعكس كفاءة هذا الناشط الملتزم قضايا المجتمع المدني منذ نعومة اظفاره، فيوم كان الشباب يتوجّه إلى حمل السلاح كان متطوعاً في الجمعية المسيحية للشبان وفي الصليب الأحمر اللبناني. وفي الملفّات أيضاً تقييم علمي أعدّه حول الدورة التدريبية التي شارك فيها إعداداً وتقديمياً ونتائج.

على طاولتي، برنامج بالدورات التدريبية المقبلة، ولإبراهيم عيد فيها أكثر من حصّة

«تعلمت منه الكثير مما أعرّفه». هكذا عرفني دنيز المر، خبيرة مؤسّسة ايمرجانس الأوروبية، عن الناشط في المجتمع المدني إبراهيم عيد، يوم رشّحته المؤسسة للمشاركة كخبير محلي في ورشة عمل تدريبية تنظّمها في إطار مساعدتها التقنية لبرنامج «أفكار ٢». شارك إبراهيم عيد بكثافة وفعالية واستدامة في هذه الورشة التي عمّدت في ٢٩ و٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٨ وحملت عنوان «المراقبة والتقييم والرسملة».

لأيام قبل موعد الورشة، كان الإعداد لها يستمر في مكتب «أفكار» إلى ما بعد التاسعة ليلاً. كنت أراه حاملاً للملفّات، متنقلاً بين الأوراق، طارحاً الأفكار ومناقشاً لمسارات التدريب وتوجّهاته. إنسجم إبراهيم في العمل الثنائي مع شريكه الخبير الأرجنتيني الإيطالي خافيير شونك ما أنتج المادة المطلوبة والتوجّه الأفضل لدورة تميّزت بالإفادة والنجاح. اثناء التحضيرات قالت لي رئيسة فريق ايمرجانس في بيروت ايرين لورفينغ: «رائع تعاونهما معاً، النتائج



لتقديم خبراته ومعرفته من اليوم وحتى حزيران المقبل.

بين يديّ، برنامج قدّمته ايمرجانس في ١٨ شباط عن مهمّاته المقبلة في ورشة عمل تعقد في ٢٧ و٢٨ آذار الماضي عنوانها «إدارة الفريق والوقت». وقّعت يومها، لكن إبراهيم عيد لم يكن هنا. ليس لعدم إلتزام. فقط غدره الوقت.

تحية إلى من ترك تلك البصمات الجميلة ويبقى، رغم الوقت ورغم الموت.

يمنى الشكر غريب
منسقة برنامج أفكار

إلغاء التمييز ضد المرأة

والديمقراطية في لبنان. ولفت إلى الدور الأساسي للمرأة في المجتمع التي برعت في كل ميادين الشأن العام، مشيراً إلى لقاءات عقدت مع الجمعيات المعنية بشؤون المرأة وبحث في كوتا معينة لوجودها داخل البرلمان والبلديات، ما يتطلب المزيد من البحث.

ومع افتتاح جلسات العمل عرضت الدكتورة خاتون حيدر الإنجازات القانونية للحركة النسائية بين عامي ١٩٥٢ و٢٠٠٤. وطرحت أفكاراً لتتزيه التشريع اللبناني عن كل نص مجحف بحق المرأة.

الأستاذة أمل ديبو، عرضت لتجربة لور مغيزل كنموذج في العمل لحقوق المرأة وتناولت شخصيتها وعملها ودورها في الحركة النسائية وفي إنجاز بعض القوانين المتعلقة بالمرأة أو تعديلها.

أما الدكتورة فهمية شرف الدين فعرضت للخطة الوطنية للنهوض بالمرأة وهي دراسة أعدتها وقدمتها للجنة حقوق الإنسان في المجلس النيابي خلال عام ٢٠٠٧. ودعت الحكومة والمجتمع المدني إلى العمل معاً لتطبيقها. ولفتت إلى أن التشريعات اقتصرت، على مستوى تنزيه القوانين، على السير مما تريده المرأة. ولفتت إلى مسائل أساسية رفض تعديلها في الأحوال الشخصية وفي مسألة الجنسية، وفي قانون العقوبات. وبعد المداخلات كان نقاش تناول أبرز النقاط التي طرحت.

إفتتح برنامج «أفكار» ثماني طاولات مستديرة تنظمها مؤسسة ايمرجانس للمساعدة التقنية، بقاء عقد في مقر مكتب وزارة التنمية الإدارية في ستاركو، في ٢٢ كانون الثاني الماضي، وحمل عنوان «نحو استراتيجية وطنية لإلغاء التمييز في القوانين على أساس النوع الاجتماعي». حضره وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسابيان وممثلون عن منظمات غير حكومية متخصصة.

بداية أشارت منسقة برنامج «أفكار» يمنى الشكر غريب إلى التقدم الذي أحرزته الرائدات في العمل النسائي

والحقوق في تحسين الحقوق الناقصة للمرأة داعية إلى تسويق الجهود لترسيخ العدالة وحقوق الإنسان بعيداً من أي تمييز جنسي في مختلف المجالات.

ثم أكد الوزير أوغاسابيان أن اللقاء في ظروف استثنائية ووسط صعوبات جمة يعكس «إصرارنا على استكمال خطط العمل المقررة لبرنامج أفكار انطلاقاً من مبدأ تأمين استمرارية المشاريع الهادفة في خدمة وطننا». ورأى أن ما تقوم به جمعيات المجتمع المدني تؤكد مساحة الحرية



الطاولة الأولى بمشاركة الوزير أوغاسابيان.

«الحوار بين الشباب بعد فترات العنف والنزاع» كيف يبنى؟

فتناول صفا استراتيجيات بناء الحوار ودور الشباب في مجتمعات ما بعد العنف. وركز على أهمية «البيئة الحاضنة» للحوار داعياً إلى جهد تعاوني وجماعي تشارك فيه الدولة والمجتمع المدني والمؤسسات الروحية والدينية، وتسهم فيه وسائل الاعلام. وحذر من انعدام ثقافة الريح المتبادل وترسخ فكرة الريح القاتل منبهاً من الخلط بين الحوار كوسيلة أو كغاية. ورأى ضرورة تجنّب التوقعات غير الواقعية لأي حوار، لكنه ركز على الايمان بقدره الحوار وعلى اهمية عنصرى الوقت والالتزام. أما أبي يزيك فعرض «للتحديات والدروس المستفادة من الحوارات الشبابية عبر تجارب ميدانية» وتناول تأثير المرحلة الممتدة بين عام ٢٠٠٤ واليوم على مشروع لجمعية الشبان المسيحيين في مناطق لبنانية ريفية أو شبه ريفية ومتنوعة سياسياً وطائفيًا. وأوضح انه في ظل التغييرات، تركز العمل على الحوار وعلى كيفية الانتقال الى تغيير على مستوى السلوكيات. وأكد اهمية تعميم الحوار خارج حلقة الشباب وضرورة تعزيز وتفعيل الشراكة مع وزارة الشباب والرياضة ومع مجلس النواب من خلال لجنة الشباب في البرلمان. وشدد على استمرار الحوار بعد نهاية المهلة الزمنية للمشاريع المرسومة.

وعكست مداخلات الجلسة الثانية ونقاشاتها الواقع الميداني عبر تجارب الناشطين في الحوارات الشبابية. فدعا معظمها إلى الاقتداء بالنماذج الناجحة والى استنباط افكار عملية يمكن تنفيذها.

أكثر من سئين متخصصاً وممثلاً عن جمعيات أهلية شاركوا في لقاء حوارى هو الثاني تنظمه ايمرجانس تحت عنوان «الحوار بين الشباب بعد فترات العنف والنزاع»، أقيم في مقر مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية في ستاركو، في ٢٢ شباط الماضي. و تميّز بدرجة عالية من التفاعل بين المشاركين حيث عبّروا عن تجاربهم وهواجسهم ونتج عنه أفكار غنيّة وعمليّة للمتابعة.

منسقة برنامج «أفكار» السيدة يمنى الشكر غريب عرّت إختيار الموضوع الى انه يصبّ في تعزيز مفاهيم الديمقراطية والمواطنة وثقافة السلام على قاعدة قبول الآخر والتحاو مع بعيداً من العنف والتمييز. ولفتت الى أن أفكار ٢ يمول تسعة مشاريع تنشّط على الحوار ولا سيما مع الشباب.

ثم عقدت جلستان بإدارة الخبيرة في ايمرجانس دنيز المر. شارك في الأولى الخبيران أسامة صفا وكرم أبي يزيك.



حوار الشباب.

مركز التنمية والتخطيط... بالدم بتخلص روح

والتخطيط ندوة طبيّة تحت عنوان «الحياة لا تنتظر» للتوعية على التبرّع بالدم، وفيها تحدّث ممثل مركز التنمية والتخطيط ومدير مشروع «التبرّع بالدم عند الحاجة» الياس عون وأكد «أن الهدف من المشروع هو المساهمة في الوسائل الآيلة إلى توفير إمدادات الدم لتغطية إحتياجات المستشفيات».

يهدف مشروع مركز التنمية والتخطيط، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى ضمان «الحق في الحياة» عبر تعزيز مفهوم التبرّع بالدم لمنح المرضى فرصاً متساوية لبلوغ العناية الطبية المناسبة، فيطلق حملات تشجع المواطنين على التبرّع بالدم من منطلق حماية أمل المرضى بالحياة وتحسينه. وينشئ قواعد بيانات للمتبرّعين تسهل التبرّع بالدم للمستشفيات وبنوك الدم، وتساهم في تفادي النقص في كمّيّات الدّم المطلوبة عند الحاجة.

ويسمح المشروع للمواطنين المحتاجين إلى نقل دم بالتواصل مع متبرّعين محتملين، وذلك عبر الإنترنت ومن خلال موقع المركز www.donorondemand.org ويمكن لأي مواطن زيارته واكتشاف الطريقة المناسبة للتبرّع بالدم أو الحصول عليه عند الحاجة. ويقوم الموقع على إيجاد قاعدة بيانات للمتبرّعين على شكل إستمارة موزّعة حسب فئة الدم، القضاء، المنطقة، مع الحفاظ على سرّيّة إسم المتبرّع. ويشرح بطريقة سهلة، مستعيناً بالرسوم، كيف يمكن لأهل المريض عند الحاجة، الاتصال بالمركز للتحقّق من وجود متبرّعين، من الفئة المطلوبة وفي المنطقة الأقرب إليهم. وبعد التأكّد من وجود متبرّعين مستعدين للقيام بالعملية، تُرسل الجمعيّة لهم سيارة لتقلّمهم إلى المستشفى. وتجدر الإشارة إلى أن أي عمليّة نقل للدم يجب أن تخضع للأصول الطبيّة الواجب إعتادها بمعنى أن أي تبرّع بالدم لدى أيّ بنك دم أو مستشفى يجب أن يُقترن بفحص لسلامة الدّم قبل أي خطوة أخرى.

ويعنى المركز بالتوعية على التبرّع بالدم كما حصل في جامعة بيروت العربيّة في ١٢ كانون الثاني الماضي. إذ نظّمت كليتا الطّب والتمريض بالتنسيق مع مركز التنمية

"هدف المشروع
المساهمة في
الوسائل الآيلة إلى
توفير إمدادات
الدم لتغطية
إحتياجات
المستشفيات"



المركز المتنقل بين المدارس
والجامعات.

جمعيّة «إدراك»: نحو قوننة الصّحة النفسيّة

"ربح اللبنانيين
البالغين عانوا من
إضطراب نفسي
واحد على الأقل
خلال حياتهم"

وتقول الدراسات الغربية، إن الأمراض النفسية تشكل عبئاً ليس على المُصابين بها فحسب، بل على عائلاتهم والمجتمع أيضاً. أما في لبنان فشمة نقص في المعلومات حول أعباء الأمراض النفسيّة وكيفيّة معالجتها في ظلّ غياب قانون حول الأمراض النفسيّة. في الأشهر الستة الأولى لهذا المشروع، ٢٠٠٧، جمعت «إدراك» وراجعت الحقائق المنشورة في العالم العربي ولبنان عن أعباء الأمراض النفسيّة ومعالجتها، ومعلومات عن أي محاولات سابقة لوضع قانون للأمراض النفسيّة في لبنان. وتمّ تحضير لائحة بأنواع التحاليل اللازمة من الدراسة الوطنية «صحة العالم النفسية والعقلية ٢٠٠٠ - لبنان» لتصدير الأرقام المتعلقة بعبء الأمراض النفسية في لبنان ومعالجتها. ويتمّ حالياً تحليل هذه المعلومات على أن تصدر في الأشهر القادمة ويبلغها تقرير يلخص النتائج.

يهدف مشروع جمعيّة مركز الأبحاث وتطوير العلاج التطبيقي «إدراك»، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى تحديد واقع أعباء الأمراض العقلية في لبنان والتخفيف منها وتعزيز حق من يعانون مشاكل عقلية بالمتابعة والعلاج. فيقترح مشروع قانون لضمان حقوق هؤلاء في تلقي العلاج المناسب والعناية الملائمة.

وينطلق المشروع من معلومات في حوزة الجمعيّة حول وضع الصّحة النفسيّة والعقلية في لبنان. إذ أثبتت الدراسة الوطنية، «صحة العالم النفسية والعقلية ٢٠٠٠ - لبنان»، التي قامت بها جمعيّة «إدراك» أخيراً مع جامعة «هارفرد» ومنظمة الصحة العالميّة - جنيف بأن نحو ربع اللبنانيين البالغين (٨.٢٥٪) عانوا من اضطراب نفسي واحد على الأقل خلال حياتهم. وأثبتت الدراسة أن الحرب الذي عاشها لبنان تزيد من نسبة إصابة اللبناني بمرض نفسي لأول مرة في حياته رغم انتهاء الحرب منذ أكثر من عشرة أعوام.

جمعية «سكون» وللمدمنين حقوق

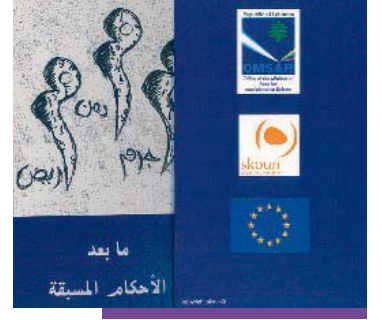
العمل التي تشارك فيها الشرطة وشعبة مكافحة المخدرات. وتخصص جلسات نقاش للقضاة، على أن تدعمها جلسات، موازية، سابقة للأنشطة، مغلقة لعدد من المختصين. وتتناول المواضيع الجانب القانوني والنفسى والطبي من مسألة الإدمان. وحدد الفريقان أسماء المحاضرين ودورهم في حلقات التدريب وفقاً لاختصاص كل منهم على أن يضم فريق المحاضرين طبيباً نفسياً، ومستشاراً قانونياً ومعالجاً نفسياً.

وأصدرت الجمعية كتيباً عن «المدمن ما بعد الأحكام المسبقة» يتناول أنواع المخدرات وآثارها ووسائل العلاج المستخدمة. وعلى خط مواز تعمل شركة الإنتاج «دار قنبر» على إصدار وثائقي يركز على شهادات حياة للمدمنين وذويهم، يضيء على المنحى الإنساني فيتناول معاناة المدمن الجسدية والنفسية والاجتماعية.

مشروع جمعية «سكون»، ضمن برنامج أفكار ٢، «نحو إحترام أكبر لحقوق المدمنين» هدفه تحسين إحترام حقوق المدمنين المخالفين للقانون عبر ثلاثة محاور: توعية الناس حول وضع المدمنين، وتعزيز تطبيق القانون ١٩٩٨/٦٧٣، وتعديله.

ويقوم المشروع على التعاون المستمر بين المستشار القانوني والفريق الطبي في جمعية «سكون». وقد نظم الجانبان لقاءات إستشارية مع اللواء أشرف ريفي، المدير العام لقوى الأمن الداخلي والعميد ميشال شكور رئيس قسم المباحث الجنائية العامة وقضاة ومدعين عامين وفعاليات أخرى في مجال حقوق الانسان تحضيراً للأنشطة بناءً على توصياتهم. واتفق على البرنامج والمواضيع التي سيتناولها المختصون في ورش

غلاف كتيب من سكون.



مؤسسة «أم النور» وخلق صلة الوصل بين الشباب

المتخصصون. كما سعى هذا اللقاء إلى تعريف المشاركين بعضهم البعض الآخر وبالأشخاص المعنيين بالمشروع. حتى الآن بدأت بعض المشاغل عملها حيث عُقدت إجتماعات وجرت التهيئة للعمل على المشروع من كتابة ومسرح. ونفذت دورتا تدريب لمجموعتين من المشاغل (مسرح ١، كتابة ١) وعُقدت الدورة الثالثة في ١٥-١٦-١٧ شباط ٢٠٠٨. وهدفها توعية المتطوعين على إشكالية الإدمان وأهمية المشاركة والحوار بين مختلف الثقافات في لبنان. كما تهدف إلى تنمية مهارات التعبير والتواصل والعيش ضمن مجموعة.

يرمي مشروع مؤسسة أم النور، ضمن برنامج أفكار ٢، Youth Connection إلى تشكيل مجموعات تضم شباناً من مختلف الطوائف لتكريس الحوار والتبادل في إطار عمل مشترك يقوم على إنشاء أدوات ووسائل وقاية جديدة لمكافحة آفة المخدرات في المجتمع اللبناني. وقد وظف المشروع متخصصين في مجالات ورش العمل التي اختيرت (مسرح، كتابة، إنتاج فيلم، إنتاج أسطوانة، كتاب مصور وحملة إعلانية) واستقطب متطوعين لمختلف المشاغل.

وفي ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ افتتح المشروع في معهد القديس يوسف عينطورة بحضور المطران غي نجيم، وممثلين عن برنامج «أفكار» ومؤسسة «ايمرجانس»، وحشد من المتطوعين من جمعية «أم النور» وشباب من مختلف المناطق اللبنانية. وكان لهذا اللقاء ثلاثة أهداف رئيسية أولها تعريف المشاركين بالمشروع ومراحله وتقديم الأطراف المعنية به. أما الهدف الثاني فيكمن بقيام المتطوعين بجولة على كافة المشاغل التي يشرف عليها

"مسرح، كتابة، إنتاج فيلم، إنتاج أسطوانة، كتاب مصور وحملة إعلانية، إنها أدوات وقاية جديدة"



منتدى المعوقين في لبنان الشمالي وتطبيق أولويات القانون ٢٠٠٠/٢٢٠



يقصد مشروع منتدى المعوقين في لبنان الشمالي، ضمن برنامج أفكار ٢، توعية المجتمع والجهات الرسمية على تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠، ويستحدث إستراتيجيات نموذجية لتطبيق بعض البيانات الأولوية الواردة فيه. ويوجّه المعوقين إلى الإستفادة منه، لضمان إستقلالهم وإندماجهم الإجتماعي والتربوي. ويشارك المنتدى في مشروعه السلطات المحلية في شمال لبنان.

يشمل المشروع تدريباً لأساتذة التعليم الرسمي والخاص على كيفية تجتّب العنف المعنوي تجاه الطلاب المعوقين، وسبل التكيف مع مبدأ الدمج والتعاطي معهم. ويلحظ مؤتمراً وطنياً لتوعية مدراء المؤسسات التربوية على حقّ المعوق بالتعليم والدمج التربوي، وإقامة حملات توعية للطلاب عن هذه القضية. ويتضمن حملة تأهيل هندسي للمؤسسات التربوية. ويشمل مخيماً صيفياً كشافياً تدريبياً دامجاً مع الجهات الكشفية للتوعية على حقّ المعاق بممارسة رياضات متنوعة. وينظم المشروع مؤتمراً وطنياً لأصحاب المؤسسات عن حقّ المعوق في العمل، ودورة تدريب للشرطة البلدية وعناصر قوى الامن الداخلي عن الحق في التنقل، تواكبها حملة تأهيل هندسية لبعض الطرقات الرئيسية ودور العبادة والمرافق السياحية في مدينتي طرابلس والميناء فضلاً عن استحداث مواقف خاصة لسيارات المعوقين. وينظم مؤتمراً وطنياً عن نظرة الأديان للإعاقة.

وفي ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٨، عقد المنتدى مؤتمراً في قصر الأونيسكو، تحت عنوان «حق الشخص المعاق بالتعليم: بين تطبيق القانون ٢٠٠٠/٢٢٠ وواقع والتزام فرقاء المجتمع المدني» وبرعاية وزارة التربية. وأوصى المؤتمر وزارة الشؤون الإجتماعية بتوعية المعوقين على حقوقهم وبمساعدة أهلهم على تقبّل

الإعاقة وإظهار أهمية دمج أطفالهم في الحياة الإجتماعية. ودعا وزارة التربية والتعليم العالي، إلى ضمان حق المعوق بالتعلّم والتزام تسهيل الدمج، وإصدار مراسيم تنفيذية بإلزامية إستقبال المعوقين في المدارس، ووضع خطة لتأهيل المدارس وتوفير الكوادر المؤهلة لتربية وتعليم الأطفال والطلاب المعوقين. وطالب بحق الجمعيات، بالتقدّم بمراجعات إدارية وقضائية بحق كل من يخالف القانون ٢٢٠.٢٠٠.

- ١- المؤتمر الوطني في الاونيسكو حول حق المعوق في التعليم.
- ٢- افتتاح المؤتمر الأول في غرفة التجارة والزراعة في الشمال.

الجمعيّة اللبنانية للتوحد والدور الأول للنظام التربوي

يحمل مشروع الجمعية اللبنانية للتوحد عنوان «تعزيز التسامح حيال المجموعات المهمشة من الأطفال والشباب في لبنان». ويهدف إلى التخفيف من التعصّب حيال مجموعات الأطفال والشباب ذوي الإحتياجات الخاصة في حياتهم اليومية وتحسين فرص مطالبتهم بحقوقهم وحصولهم عليها. ويرمي إلى تعزيز دور النظام التربوي في مقاربة هذه المشاكل وتوعية الرأي العام حولها في مختلف وسائل الإعلام. وتركّز الجمعية اللبنانية للتوحد أو التوحد على التدريب للتواصل مع المتوحّدين، ولتشجيع دمجهم في المدارس. وتتولى، دورات تدريبية متنوعة لتأمين

"الهدف تخفيف
التعصّب حيال
مجموعات الأطفال
والشباب ذوي
الإحتياجات الخاصة
في حياتهم
اليومية"

التواصل مع المتوحّدين من خلال تقنيات علمية حديثة. وفي هذا السياق أقامت دورات تدريب للمعلمين والمعلمات على المدارس الدامجة بشكل خاص، على أن تجري لاحقاً، تقويماً دقيقاً لنتائج الدورات ومفاعيلها. وتشمل دورات التدريب على التواصل الناجح جمعيات أخرى من المجال نفسه، حيث أقامت الجمعية دورة لثلاثة أيام خلال شباط ٢٠٠٨ عن كيفية تصنيع الدمى المتحركة كأداة من أدوات التواصل مع الأولاد المتوحّدين. وتقيم لاحقاً دورة ثانية حول المعالجة بالدراما أو المسرح.

الزورق... إلى شاطئ العمل للجميع

سبع جمعيات غير حكومية وكان عدد المستفيدين من الدورات ثمانية عشر شخصاً. وهدفت الورشة إلى بناء قدرات الجمعيات للدمج والتوظيف، وتمحورت مواضيع الجلسات حول العمل مع أصحاب العمل من جهة والعمل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (الموظفون المحتملون) من جهة ثانية. حصيلة الورشة اصداء ايجابية وتعهد عدد من المشاركين تدريب أشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة بهدف دمجهم بالعمل وذلك بين كانون الثاني ٢٠٠٨ ونهاية شهر أيار من العام نفسه يُشار إلى صدور دليل تدريبي يتضمن المواضيع التي طرحت في الأيام الثلاثة لورشة العمل المذكورة، وهكذا يكون هذا الدليل بمثابة مرجع وأداة تسمح للمشاركين في الورشة بتدريب اشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن مؤسساتهم المختلفة.

يتمحور مشروع مؤسّسة الزورق، ضمن برنامج أفكار ٢، حول حق العمل للجميع، إنطلاقاً من المساهمة في تطبيق الحقوق الاقتصادية الواردة في القانون ٢٢٠ على الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وضمان حقوقهم في العمل والمساواة في الفرص، ويسعى المشروع إلى تطوير قدرات الجمعيات المعنية بهؤلاء، إضافة إلى إنشاء خدمات دعم وشبكات معلومات لمساندتهم ومركز مرجعي لتوظيفهم.

نظّمت مؤسّسة الزورق، تحت عنوان تطوير القدرات للدمج والتوظيف، ورشة عمل تدريبية للمربين والعاملين مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة من المنظمات غير الحكومية، في ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٧، في فندق غاردن أوتيل - برمانا، وذلك بالشراكة مع جمعيتي إيمان ونور والكرمة، وحضر ورشة العمل

"بناء قدرات
الجمعيات للدمج
والتوظيف من أجل
ضمان حقوق
الأشخاص ذوي
الإحتياجات
الخاصة"



تبادل الخبرات بعد إطلاق
المشروع.

مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط حقوق العامل المهاجر

ويجري التحضير لإعداد إعلان تلفزيوني عنهم ومن الأنشطة التي أنجزت، إنشاء اللجنة التوجيهية، وإنشاء شبكة وطنية للمنظمات غير الحكومية، وانتهت المرحلة الأولى من تقييم وجهات نظر اللبنانيين والاجانب عن أحوال العمال المهاجرين في لبنان وفقاً لأسئلة إستبائية، وأوكلت ٥٠٠ نسخة من الاستبيانات التمهيدية إلى شباب قاموا بتعبئتها مع أشخاص أختاروهم بشكل عشوائي. وانتهت الخبرتان القانونيتان البروفسورة ماري-لوتشي بافيا من «محامون بلا حدود» والبروفسورة ماري غنطوس من وضع النسخة الأولى للقانون الحامي للعمال المهاجرين في لبنان، وسيناقش مع شبكة الشركاء، وإذا أمكن مع منظمة العمل الدولية.

يرمي مشروع مركز الدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، إلى إطلاع العمّال المهاجرين في لبنان وعمال المنازل على الوسائل والمعلومات العملية والقانونية الضامنة لحقوقهم، عبر توعية المواطنين على وضع العمال الأجانب في لبنان وضرورة تصحيح الظلم الممارس بحقهم. ويسعى إلى تبديل النظرة الاحتجاجية فقط التي ينظر عبرها المجتمع إلى العامل المهاجر في لبنان، وإلى تثبيت واقع حقوق هؤلاء العمال كأفراد وكمعمال في نفوس اللبنانيين، وتأكيد عدم إساءة معاملتهم أو حجز حرياتهم.

وستصدر ملاحق في الصحف اللبنانية باللغتين الفرنسية والعربية ضمن حملة توعية. وسوف يكون سعي إلى وضع قانون يحمي هؤلاء العمال المهاجرين

"إطلاع العمّال
المهاجرين في
لبنان وعمال المنازل
على الوسائل
والمعلومات
العملية والقانونية
الضامنة
لحقوقهم"

مركز Restart

لتأهيل ضحايا التعذيب والصف - لبنان مع السجناء وعائلاتهم

"يستفيد من المشروع مئتا سجين كاليين أو سابقين في أربعة سجون ومئتان وخمسون فرداً من عائلاتهم"

والقانون ويسعى إلى نظام معلومات عملي وديناميكي. كما يضع من ضمن أهدافه زيادة التزام الهيئات الحكومية المعنية بالمسائل المتعلقة بحقوق السجناء. ويستفيد من المشروع مئتا سجين حاليون أو سابقون في أربعة سجون في شمال لبنان، ومئتان وخمسون فرداً من عائلاتهم. ومئة مسؤول عامل في هذه السجون. وخمسون محامياً عاملاً مع السجناء خصوصاً في شمال لبنان، وعشرات المتطوعين، وجمعيات أهلية، حيث يقدم المركز خدمات قانونية ونفسية واجتماعية للسجناء في المنطقة. كما يوفر الخدمات النفسية والاجتماعية لأفراد أسرهم السجناء، بخاصة النساء والأطفال. كما سيدرب المسؤولين عن السجن على حقوق الانسان ومنع التعذيب وكيفية إدارة السجون. ويشمل المشروع أيضاً ورش تدريب للمحامين والناشطين في مجال حقوق الإنسان حول التعذيب، وحقوق الإنسان والمساعدة القانونية.

يريد مشروع «ريستارت»، ضمن برنامج أفكار ٢، تحسين الوضع النفسي والاجتماعي للسجناء وعائلاتهم في شمال لبنان، وتأمين خدمات مجانية لهم عند الحاجة، ويرمي إلى تحسين مهارات المسؤولين عن السجن والمحامين والمدافعين عن حقوق الانسان، اجتماعياً وقانونياً، فضلاً عن إنشاء آليات تعاون بين الحكومة والجمعيات غير الحكومية، وذلك لتعديل القوانين والسياسات الخاصة بالسجناء في لبنان. ويطمح المشروع الى خفض المشاكل النفسية بين السجناء وأسرهم. ويتطلع إلى زيادة الفرص المتاحة للسجناء لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم بعد الإفراج عنهم. كما يلحظ السعي إلى خفض الأمراض النفسية، والمشاكل المدرسية وسواها من الاضطرابات في صفوف نساء السجناء و/أو أطفالهم. ويركز أيضاً على تحسين فرص الحصول على الرعاية اللازمة لهم. ويعمل على تطوير قدرات الناشطين لحقوق الانسان

جمعية «الدفاع عن الحقوق والحريات» ومسرحية أبطالها سجناء روميه

الحالي بدأت الجمعية باختيار السجناء الذين سينفذون المسرحية، وذلك تقريباً من مختلف أبنية سجن روميه، وكما يتم تجهيز الغرفة داخل السجن التي ستشهد ولادة أول مسرحية في لبنان أبطالها يعيشون خلف القضبان.

"يهدف مشروع «جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات» إلى تطوير المسرح كوسيلة تأهيل في سجن روميه، وإلى دعم إلغاء عقوبة الاعدام"

يهدف مشروع «جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات»، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى تطوير المسرح كوسيلة تأهيل في سجن روميه، وإلى دعم إلغاء عقوبة الإعدام، عبر إنتاج مسرحية مُقتبسة عن مسرحية «١٢ رجل غاضب»، وضمان استدامة المبادرة، وعرض مسرحيات جديدة من خلال إعداد مدربين جدد وتوفير المعدات اللازمة.

يعمل المشروع على إقامة دراما علاجية على مدى ١٥ شهراً لنزلاء سجن روميه، والهدف منه استخدام المسرح في السجن كوسيلة إعادة تأهيل داخل السجن، واعتبار المسرح وسيلة لتوفير وعي الجمهور وزيادته، ووسيلة لإعطاء الكلام ومنح المصداقية لهذه الشرائح التي كانت صامتة تقليدياً. ومن جهة ثانية يسعى المشروع إلى تحقيق زيادة الوعي وتشجيع حركة استباقية بين عامة الناس نحو إلغاء عقوبة الإعدام من خلال مسرحية يحييها أشخاص مدانون من سجن روميه.

كان يفترض أن ينطلق مشروع «١٢ لبناني غاضب» منذ نحو سبعة أشهر، ولكن وبسبب الظروف التي يمر بها لبنان لم تحصل جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات على موافقة السلطات المعنية إلاً أخيراً، وفي الوقت

«مهارات» ضاغطة لقانون إعلامي جديد

للقوقوف على آراء الطلاب حول مسألة قانون الإعلام وحرية التعبير وحملة إعلانية واسعة. وقد وقفت الجمعية عبر سلسلة ندوات، على آراء الإعلاميين ومؤسسات المجتمع المدني والمعنيين بقانون الإعلام، حتى يكون اقتراح تحديث قانون الإعلام نابعاً من حاجات الناس وآرائهم. وتوزعت هذه الندوات بين الجنوب (عبرا، جديدة مرجعيون) والشمال (طرابلس، عكار) والبقاع (زحلة)، وتستند النقاشات التي تديرها الجمعية في المناطق اللبنانية كافة إلى ورقة عمل شارك فيها اختصاصيون وشملت خلال المرحلة السابقة مراجعة عامة وشاملة لقوانين المطبوعات والإعلام المرئي والمسموع في لبنان. وأكدت المديرية التنفيذية لمؤسسة «مهارات» رلى مخايل أنه حان الوقت لأن يكون لنا قانون جديد يتيح حرية أكبر للرأي والتعبير، وأن تقترب صحافتنا أكثر من هموم الناس والمجتمع، وشددت مديرة المشاريع في «مهارات» ألين فرح على نقاط الضعف في القانون الحالي وأبرزها إحتكار الإصدارات السياسية وضرورة تنظيم عمل النقابة، خصوصاً ما يتعلق بمسألة الحق في الإنتساب إلى نقابة تعمل على تحسين ظروف العمل للمنتسبين إليها إقتصادياً وإجتماعياً وصحياً، إضافة إلى تنظيم العلاقة بين المراسلين ومؤسساتهم الإعلامية كي لا ينجروا إلى المغريات المادية. كما كان تأكيد لضرورة وضع قانون خاص بالصحافة، وفي ما خص العلاقة بين المجتمع المدني والإعلام، كان تشديد على ضرورة أن تعنى التغطيات الإعلامية بالفئات المهمشة في المجتمع كالطفل والمرأة وذوي الحاجات الخاصة.

تعمل مؤسسة «مهارات» من خلال مشروعها على إصدار اقتراح قانون جديد للإعلام يعزز الحق في التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات، تمهيداً للعمل على إقراره ثم تطبيقه. ويحدد المشروع سلبيات القوانين الحالية، إنطلاقاً الى صياغة إقتراح قانون جديد يتوافق حوله مختلف أطراف المجتمع المدني. ويلحظ ممارسة الضغط على عدّة مستويات وفي قطاعات متنوّعة من تشريعية وحكومية وخاصة للعمل على تبني مجلس النواب لهذا القانون. وأبرز نشاطات المشروع مؤتمرات وطنيان لمناقشة بدائل قانونية وإقرارها وإطلاق مباراة وطنية



١- ندوة في طرابلس.
٢- إطلاق المشروع في فندق الميرديان - كومودور.

الجمهورية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات نحو مجلس أخلاقي مستقل لوسائل الإعلام في لبنان

الإعلاميون، وعلى رأسهم المسؤولون عن الوسائل الإعلامية باعتبارهم طرفاً أساسياً ومؤثراً في كيفية إلتزام الإعلام بورقة المعايير وفي نسبة هذا الإلتزام. وتقيم الجمعية دورات لتدريب الإعلاميين الجدد وطلّاب الإعلام على كيفية القيام بالعمل الإعلامي الصحيح، وفي نهاية المشروع سيقيم مجلس مستقل مؤلّف من الإعلاميين أنفسهم يقوم بمراقبة عمل الصحفيين، المذيعين، المحاورين والمراسلين. حتى اليوم، جالت الجمعية على عدد كبير من الصحفيين العاملين في الإعلام المرئي المكتوب والمسموع ورؤساء وسائل الإعلام وعرضت عليهم أهداف المشروع ومضمون الورقة الأولية للمعايير الإعلامية. وأقامت دورات تدريب للإعلاميين، تميّزت بمشاركة إعلاميين ووسائل إعلام إستحدثت أخيراً ووسائل إعلام عاملة في المناطق بالإضافة إلى عاملين في الصحافة الإلكترونية. ويذكر أن المشروع أطلق في السابع من تشرين الثاني ٢٠٠٧، في السراي الكبير وحصلت مناقشة جماعية للمعايير الإعلامية التي وضعتها الجمعية.

يهدف مشروع «الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات»، ضمن برنامج أفكار ٢، «مجلس مستقل لميثاق شرف إعلامي» إلى تعزيز الشفافية في التغطية الإعلامية للإنتخابات عبر العمل على دعم دولة القانون، والمساهمة في تطوير الديمقراطية، ووضع ميثاق شرف أخلاقي في المؤسسات الإعلامية، وإنشاء مجلس أخلاقي مستقل فضلاً عن إعداد الصحفيين لإحترام القانون وميثاق شرف أخلاقي.

ويسعى المشروع إلى تصحيح الخلل في تغطية الإعلام للأخبار السياسية وغير السياسية في جميع المراحل، وذلك من خلال وضع لائحة معايير يناقشها ويقرّها

"تصحيح الخلل
في تغطية
الإعلام للأخبار
السياسية وغير
السياسية في
جميع المراحل"

١- من الدورات التدريبية.
٢- إطلاق المشروع.



نهار الشباب ونضال الأعلام الشابة للحوار بين الأديان



وتقديم التقارير، إضافة إلى تحسين معارفهم ومهاراتهم في مجال الصحافة وإجراء تغيير في المجتمع. وفي المشروع سبع حلقات تدريبية على كتابة الخبر ومعالجة المواضيع المتعلقة بحوار الأديان، تشرك ١٤٠ صحافياً شاباً في توعية المواطن اللبناني حول ضرورة الحوار بين الأديان، تشجيع

مختلف مكونات الشباب اللبناني على تبادل أفكارها وآرائها فيما يتعلّق بالدين، خلق منبر دائم للشباب للحوار بين الأديان. وتنظيم حلقات حوار تجمع الشباب من مختلف المناطق، إصدار طبعة خاصة شهرية مع صحيفة «النهار» كنتيجة للنشاطات القائمة.

- ١- الحوار بين الأديان في مركز النهار
- ٢- وليد عبود متحدثاً في مركز النهار للتدريب والبحوث
- ٣- الدورة التدريبية الثالثة في مركز النهار

يتطلّع مشروع جمعية نهار الشباب بالتعاون مع مؤسسة الصفدي، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى إعداد صحفيين شبّان لتوعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة الحوار بين الأديان وتشجيع مختلف مكونات الشباب اللبناني على التعبير عن آرائهم وأفكارهم حيال الدين. ويطمح إلى إنشاء ملتقى دائم للحوار بين الشباب من مختلف الأديان.

يساهم هذا المشروع في التخفيف من حدّة التنشج السياسي والديني والتوتر الطائفي، وذلك عبر إطلاق حملة وطنية للحوار بين الشباب تتناول المسائل المتصلة بالعقائد والأديان. ويشجّع الشباب اللبناني على إيصال أفكاره وآرائه حول الدين. ويخلق منبراً دائماً للصحافيين الشباب للحوار وتبادل الآراء والخبرات. ويُنْتِج عنه مرصداً مشترك بين «نهار الشباب» ومؤسسة الصفدي، يتابع الأنشطة الشبابية المتصلة بالحوار بين الشباب ويوثقها وينشرها.

ويسمح المشروع للصحافيين الشباب بالتدريب الجيد على التغطية الصحافية من وجهة نظر تنموية، ويُنْبِج لهم فرص كتابة مقالات وإيصال تجاربهم للجمهور الواسع، وهي تجربة مثيرة لهؤلاء خصوصاً أنها تجمع مجموعة من الصحافيين الشباب من مناطق وخلفيات مختلفة على هدف واحد: التزوّد بالمهارات الضرورية والمعرفة لتقنية الحوار المنهجي والأساليب والنتائج، إمتلاك التقنيات، كتابة المادة الوثائقية

مؤسسة مخزومي والأطفال أبطال الحوار

المعلومات والأفكار وتحصيلها، ويؤدّيه تلاميذ من ذوي المواهب الفنية من الصفين السابع والثامن في مدارس بيروت الكبرى.

نفذت المؤسسة حلقات تدريب حول مضمون «اتفاقية حقوق الطفل»، وعرّفت الأولاد المشاركين عليها من خلال ألعاب ونشاطات جماعية، إقترح بعدها التلاميذ أفكاراً للنص المسرحي، جمعها كاتب سيناريو في قالب متكامل، وبدأت بعدها التدريبات على التمثيل والرقص تحت إشراف متخصصين. وستستمر التدريبات حتى النصف الأول من شهر أيار ٢٠٠٨، حيث ينفذ التلاميذ عروضين نهائيين، تعقبهما خمسة عروض مفتوحة للجمهور على أن يصوّر العمل على DVD يوزع مع كتيّب خاص بالمسرحية على مدارس لبنان وتوزع المؤسسة خمسة آلاف نسخة من نص «اتفاقية حقوق الطفل» مقدّمة ضمن إخراج جميل ومحبّب للصغار والكبار.

تحت عنوان «لنتحاور»، يهدف مشروع مؤسسة مخزومي، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى تعزيز الحوار بين الشباب من مختلف الأوساط والطوائف، وذلك عبر تشجيعهم على مناقشة مواضيع مهمّة، وتبادل أفكارهم وآرائهم، وتوعيتهم حول أهمية التسامح والتعاون. ويرمي إلى إطلاع الأطفال على حقوقهم الأساسية عبر التشديد على المادة ١٢ من اتفاقية حقوق الطفل ومنحهم فرصة التعبير عن أفكارهم وآرائهم حول معتقداتهم وقيمهم وتعزيز قدراتهم الإبداعية ومهاراتهم من خلال إعداد أدوات تربوية لنشاطات مستقبلية مشابهة.

وبدأت المؤسسة وبالتنسيق مع المجلس الأعلى للطفولة - وزارة الشؤون الإجتماعية، تنفيذ مشروعها. وهو كناية عن عمل مسرحي يُعرض على مسرح المدينة يتمحور حول مضمون «اتفاقية حقوق الطفل»، التي تنصّ على حق الطفل في حرية التعبير وفي طلب



- ١- في الجلسات التمهيدية لإكتشاف مواهب الطلاب.
- ٢- إقتراحات الشباب.

جمعيّة '«كفى عنف واستغلال» وقانون وطني للحماية من العنف الأسري

إلى وجود مثل هذه التشريعات لافتة إلى ان حملة مناصرة للمشروع، تتضمن حملة إعلامية ولقاءات مناطقيّة وطاولات مستديرة مع جمعيات نسائيّة وحقوقية وقضاة ومشرعين.

ومن ثم فتّدت المحامية ليلي عواضة، أهمّ ما تنصّ عليه المسودّة من «تجريم العنف الأسري، حصول المرأة على قرار حماية يمنع المعتف من التعرض لها، إلزام المعتف بالخضوع لجلسات تأهيل من العنف، إعفاء قرار الحماية من الرسوم كافة، استحداث محكمة أسرية متخصصة، سرية المحاكمة ولسات التحقيق». وركّزت المحامية دانيال حويّك في جلسة النقاش مع الإعلاميين، على مسؤولية الإعلام المرئي والمسموع في نشر هذه التوعية، عبر تحويل بعض القصص والحالات الى دراما وتقارير صحافيّة، وذكر القانون الذي يجرّم هذه الأفعال، إضافة إلى القصص الصحافيّة المكتوبة، والإعلانات، والتعاون مع الوزارات، ورجال السياسة والفنانين للترويج للحملة.

يعنى مشروع جمعيّة «كفى عنف وإستغلال»، ضمن برنامج أفكار ٢، بتخفيض العنف ضد المرأة والطفل واستغلالهما ثم محوه تماماً، وذلك من طريق تعديل القوانين القائمة، وإنشاء سياسات وقوانين جديدة لحمايتهما، وضمان تجريم العنف ضدّهما. ويحمل المشروع عنوان «مشروع أفكار ٢ - مسودة مشروع قانون للحماية من العنف الأسري».

وعرضت الجمعيّة أمام إعلاميين من قطاعي المرئي والمسموع مشروع قانون لحماية النساء من العنف الأسري أعدته بالتعاون مع مجموعة من القضاة المتخصّصين بهدف تشكيل قوّة إعلامية ضاغطة تتبناه وتدعمه. وكان توافق على ضرورة تكريس مساحات إعلامية لإبرازه وتفسيره وبحث في كيفية دعم الإعلام لحملة الجمعيّة من أجل إقرار القانون. وشرحت رئيسة الجمعيّة زويا روحانا، أن مسودة مشروع القانون أعدت نتيجة للحاجة الكبيرة

ملصق اعلاني لحملة جمعيّة كفى



«الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة» ومفتاح التغيير في حياة المهنّات

نظام المعلومات الجديد في مراكز الاستماع والارشاد، حيث يجب العاملون فيها على الاتصالات الطارئة الواردة على الخط الساخن للمساعدة. ويستقبلون الحالات الجديدة الواردة اليهم. وتشمل خطتهم وضع خطة تدخّل اجتماعي - فردي وعائلي مع كل حالة مع تأمين المتابعة الدائمة والمستمرّة للحالات على ان تحال إلى مراكز ذات خدمات متعدّدة. وتتضمن المساعدة متابعة نفسية لبعض الحالات الواردة وتقديم خدمات الاستشارات القانونية والتمثيل القضائي للحالات وفقاً للحاجة وتقديم تقارير أطباء الشرع وفقاً للحاجة.

وقد أصدرت الجمعية حتى اليوم في إطار مشروعها ضمن افكار عددين من المجلة الفصلية تحت عنوان «صدى الصمت» وتولّت توزيعها على مختلف المدارس والجامعات والمراكز الصحيّة الاجتماعية، وبشرت العمل على تحضير العدد الثالث من المجلة وإصداره. وعلى خط مواز بدأت العمل على إعداد فيلم قصير حول مشكلة العنف ضدّ المرأة.

يحمل مشروع «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة»، ضمن برنامج أفكار ٢، عنوان «الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة كعامل - مفتاح في إحداث التغيير في ما يتعلّق بالعنف ضد المرأة على الصعيد الوطني». ويطمح الى تأسيس هيكلية مؤسّساتية وطنيّة من خلال تنمية المعلومات وتطوير نظام الخدمات في مراكز الإستماع والإرشاد. ويريد تمكين النساء المعنّقات وذلك من خلال الإرشاد، الاستشارة، الخدمات الاجتماعية (تدخّل اجتماعي فردي وعائلي)، خدمات المتابعة النفسية / الصحة - النفسية بالإضافة إلى الخدمات القانونية (إستشارة وتمثيل). ويسعى الى تقوية قدرة المجتمع اللبناني على التعامل المناسب مع إشكالية العنف ضد المرأة. وقد استقطب المشروع موظّفين ذوي اختصاصات متعدّدة وكفاءات عالية. وجرى تجهيز مراكز الاستماع والإرشاد لتطوير نظام الخدمات والمعلومات. وقد باشرت الجمعية إدخال إستمارة الحالة المعدلة الى

"تأسيس هيكلية
مؤسّساتية وطنية
من خلال تنمية
المعلومات وتطوير
نظام الخدمات
في مراكز
الإستماع والإرشاد"



١- البحث عن التغيير.
٢- متابعة دائمة

اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة نحو كتاب مدرسي «عادل»



إفتتاح الدورات التدريبية.

الإنسان، معبرة عن طموح اللجنة في التأثير على مواقع القرار في المجال التربوي لتصحيح التوجهات في الكتب المدرسية عند المعلمين، ومؤلفي الكتب، وأصحاب المؤسسات التربوية لتبديل الصورة الذهنية عند الأجيال الجديدة بصورة تعتمد المساواة بين الجنسين واحترام الفروقات.

ويلقى عمل اللجنة ومشروعها صدقاً وتجاوباً من المهتمين والمسؤولين عن الكتب المدرسية، حيث أكدت رئيسة المركز التربوي للبحوث والإنماء الدكتورة ليلي مليحة فياض أن التوجيهات أعطيت للجان الجديدة لمراعاة النوع الاجتماعي وعدم التمييز إن لجهة الجنس أو اللون أو المعتقد وقبول الإنسان كما هو وإظهار القيم الإنسانية والفضائل التي يتحلّى بها. وأعطيت التوجيهات لفريق التدريب المستمر للعمل مع المعلمين المتدربين من أجل التنبيه إلى أي ثغرة موجودة في الكتب وتلافيها.

تدرّب اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة، في إطار مشروعها «التدريب حول المصطلحات المرتبطة بالجنس»، ضمن برنامج أفكار ٢، المعلمين والمعلمات حول النوع الاجتماعي في الكتب المدرسية في لبنان. وتتناول كتب اللغة العربية والتربية الوطنية والتنشئة المدنية. ويهدف المشروع إلى إعادة تقدير دور المرأة في المجتمع مركزاً على المصطلحات المرتبطة بالجنس التي

تعرّز المساواة بين الرجال والنساء فضلاً عن تبني وجهة نظر أكثر اتزاناً في البرامج التربوية والنصوص المرتبطة بالأسرة بشكل عام والرجل والمرأة بشكل خاص.

وتقيم الجمعية ٦ دورات تدريبية للمدرّبين والمدرّبات في المركز التربوي، ودورتين للمعلمين والمعلمات في المرحلة المتوسطة ومنسقي المواد. والمنشود تبديل الصورة السلبية للمرأة بالصورة الإيجابية، والتأثير على المفاهيم والاتجاهات وعلى الخيارات المستقبلية وتفعل موقع الكتاب المدرسي في مجال تكوين المفاهيم والعدادات السلوكية تجاه المرأة.

وأكدت رئيسة اللجنة الأهلية الدكتورة أمان كبرية شعرائي على دور التربية بخلق جيل يؤمن بالمرأة الإنسان وبحقوق

جمعية «فرح المطاء» وطمّ جمع العائلة اللبنانية

"توعية الأجيال
الجديدة على
ضرورة الحوار
والتوافق
والوحدة وقبول
الأخر والتسامح
والضفران والاحترام
والمصبة"

الروايات، وما يدور من حوار عن مضمونها. وهي تتناول عموماً قصصاً واقعية عن الحرب في لبنان، وتشكل مثلاً عن قبول الآخر والتسامح والغفران والاحترام والمحبة. وبعد ظهر كل يوم يدرس في غرفتين من المركز نحو ٤٠ ولداً من المناطق المجاورة، تحت إشراف متطوعي «فرح

العطاء» وشباب من الجوار يأتون للمساعدة وكان ٦٠ ولداً بقاعياً قضاوا في أيلول الماضي يوماً طويلاً في جبيل، فزاروا قلعتها ومعالم سياحية وحرفية أخرى منها الكنيسة الأثرية ومتحف الشمع، ثم تشرّهوا في قوارب في بحر المدينة. وشارك ٢٠٠ ولد من أنحاء مختلفة من البقاع (زحلة وتعنابل وعيتيت وتعلبايا وبعلبك ومشغرة وسواها) في ٢١ كانون الأول ٢٠٠٧ في حفل كبير أقامته الجمعية. على مسرح الأوديون في جل الديب، ٩٠٠٠ ولد من كل لبنان لمناسبة أعياد نهاية السنة تخلّله ألعاب ومسرحية «الصقر والثعبان» لجيزيل هاشم زرد، وحُتم بتوزيع الوجبات والهدايا.

تحت عنوان «مهام تربوية واجتماعية لشبان لا يتجاوزون السادسة عشر من العمر من أجل إرساء التوافق بين مختلف أطراف المجتمع اللبناني»، يوعي مشروع جمعية «فرح العطاء»، ضمن برنامج أفكار ٢، الأجيال الجديدة على ضرورة الحوار والتوافق والوحدة. وينشئ مركزاً تربوياً في عيتيت لاستقبال الشباب من المناطق اللبنانية بخاصة البقاع، وينظّم نشاطات تعرّز التواصل والتبادل الثقافي بين أطفال من القرى المجاورة عبر التجمعات والنشاطات الاجتماعية. ويجمع المشروع، أولاد البقاع من ديانا وطوائف مختلفة، ومن طبقات اجتماعية متنوّعة، في مركز «فرح العطاء» في عيتيت حيث يعتادون إحترام بعضهم البعض الآخر، والعيش معاً، وذلك من خلال النشاطات والنزهات والألعاب. وتقيم الجمعية منذ كانون الثاني الماضي جلسات قراءة جماعية تجمع نحو ثلاثين ولداً يأتون من المناطق المجاورة، يتحلّقون حول القارئ أو القارئة يستمعون إلى

جمعية الأرض: عندما يضرّ الأولاد سلوكيات الأهل

للمواطن البيئي مدعّمة بكتيّب يشرحها وعلى دليل للنشاطات البيئية، وقرص مدمج للكمبيوتر عن المشاكل البيئية في لبنان، وفيلم على قرص مدمج «دي في دي» عنوانه «بيلي في بلاد إعادة التدوير» وسي دي أغاني بيئية.

ويشمل نشاط جمعية الأرض توزيع خريطة للمواطن البيئي للتلاميذ بين سن الثالثة والثامنة، وتقام مباراة للأعمال البيئية يشارك فيها الطلاب من أكثر من ألف ومائة مدرسة مشاركة في التدريب والنشاطات. وتختصر مسافة سنتين من العمل في هذا القطاع مجلة بيئية تصدر عن المشروع والمشاركين فيه ضمن عديد الأول يصدر في نهاية السنة الأولى للمشروع والثاني في نهاية السنة الثانية.

يهدف مشروع جمعية الأرض، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى توعية المواطنين اللبنانيين على ضرورة احترام البيئة وتعزيز المواطنة البيئية. ويحدّد المشروع القطاع التربوي مجالاً لعمله حيث يتم تدريب المعلمين والمعلمات في المدارس اللبنانية الرسمية في المحافظات الخمس على كيفية تعليم شرعة البيئة للتلاميذ. ويعتقد القيمون على المشروع أن التلاميذ قادرين أن يغيروا بأنفسهم سلوكيات أهلهم لجهة التعاطي مع الشأن البيئي.

أما المواد التربوية التي يجري العمل عليها فهي من صلب المشروع وتتخصص بحقيبة تربوية تشمل كل المواد التعليمية التي تقرّب التلاميذ من بيئتهم وتجعلهم وبطريقة عملية يحسنون التعامل مع محيطهم ويحمسون لحمايته. وتحتوي هذه الحقيبة على شرعة

تدريب المعلمين في صور على تدريس شرعة البيئة للتلاميذ.



مشروع جمعية الثروة الحرجية والتنمية تربة صالحة لـ «حوارنا»

السيد أسامة صفا بهدف إعداد المواضيع التسعة واختيارها، وإعداد نماذج عن جدول أعمال مفصل لكل موضوع. وكانت العناوين العريضة التالية: السياسات البيئية، الطائفية، النمو الاقتصادي، المرأة والإصلاحات السياسية، الشباب وبناء السلام، الإصلاحات الدستورية والانتخابية، دور الدولة في مجال السياسات الاجتماعية. ويشار إلى أن كل موضوع حواري سيشمل دراسات علمية وقضايا علمانية ومعلومات وأسئلة محفزة لمناقشة الآراء والاحتمالات. وعقدت اجتماعات شبابية بهدف تعريف الشباب على المشروع وتشبيك أكبر عدد من المشاركين من مختلف الجامعات والمناطق والاتجاهات في الحوارات المنوي عقدها أوائل ربيع ٢٠٠٨ وتميّزت هذه اللقاءات باندفاع الشباب وحماسهم للمشاركة الجديّة في الحوار.

يُطلق مشروع جمعية الثروة الحرجية والتنمية، ضمن برنامج أفكار ٢، «حوارنا» حواراً شبابياً بتأه حول مواضيع بيئية، إجتماعية، سياسية واقتصادية، أي خلق بيئة صالحة للحوار المثمر، وتحسين التواصل بين الشبان اللبنانيين من أوساط سياسية ودينية مختلفة، وذلك عبر إنشاء مركز يشارك فيه أفراد من طوائف مختلفة، يشتركون في نشاطات تطوّر قدراتهم على القيادة والتواصل وحلّ المشاكل في مجال العمل الجماعي. وتنظّم الجمعية سلسلة حوارات تتعلّق بمواضيع محدّدة كشؤون البيئة والمسار السياسي وحقوق الإنسان.

وأنجزت الجمعية كتيباً يفصل الأنشطة المرافقة لورش عمل الحوارية التسع المنوي عقدها، ويستخدمه المدرّبون ومديرو جلسات الحوار الشبابي. وعقد عدداً من الاجتماعات مع مدير المركز اللبناني للدراسات

"خلق بيئة صالحة
للحوار المثمر،
وتحسين التواصل
بين الشبان اللبنانيين
من أوساط سياسيّة
ودينيّة مختلفة"

حركة السلام الدائم وحقوق مشاركة الشباب

- 1- دورات تدريبية للشباب عن حقوق المشاركة
- 2- الدورة التدريبية حول بناء القدرات



وعقدت الدورة التدريبية الثانية في ٤ و ٥ و ٦ كانون الثاني ٢٠٠٨. في بيت عنيا - حريصا، وجمعت سبعة عشر مشاركاً من البقاع وجبل لبنان. وفي دار العناية - الصالحية جمعت الدورة التدريبية الثالثة تسعة مشاركين من محافظتي الجنوب والنبطية، حيث حاول العاملون المتدربون من الجمعيات الأهلية التحاور حول كيفية تحضير الشباب لمشاركة فعالة في المجتمع وتشجيعهم لحضور نشاطات المشروع.

يهدف مشروع حركة السلام الدائم، ضمن برنامج أفكار ٢، «حقوق مشاركة الشباب»، إلى توعية المواطنين حول ضرورة إعداد الشباب، وزيادة قدرات المنظمات غير الحكومية العاملة معهم، في مجالات تعزيز قيم المشاركة وحل النزاعات والديمقراطية. ويرمي إلى الإضاءة على المشاكل الملازمة لهم لتفعيل دورهم إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، والتأكد من إعتبارهم في الحياة العامة، وتطوير مهاراتهم في حل المشاكل والتفاوض والتواصل، ودعم قدراتهم على إدارة المؤسسات، وتأمين تربية إعلامية صالحة لهم.

عقدت الحركة دورات تدريب للشباب من المحافظات اللبنانية الست، من أجل تحضيرهم للمشاركة الفعالة وتدريبهم على المهارات المناسبة وإعطائهم الفرصة للمشاركة في المجتمع واكتساب مهارات الديمقراطية. فكان لها ثلاث دورات حول تدعيم الحوار ومشاركة الشباب، وجمعت فيها نحواً من تسعة وأربعين شاباً وشابة دربتهم على حقوق المشاركة وتأثير تطبيقها على الشباب، وعلى الحوار، والديمقراطية، القيادة، العمل داخل الفريق، حل النزاعات، تبادل الآراء، والتخطيط والتطوع.

شارك في الدورة التدريبية الأولى لمحافظتي بيروت والشمال (فندق ماديسون - جونية، في ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٧) ٢٣ شاباً من بيروت والشمال من جنسيات وأديان ومجتمعات مختلفة، بينهم سبعة شبان من المجتمع المدني الفلسطيني، مقيمين في المحافظات المذكورتين.

الآخر... «على بُعد أمتار»

من استحداث موقع مشروع «الآخر» (TheOther.com) على الإنترنت الذي سيشكل صلة وصل بين الشباب اللبناني طول مدة المشروع.



- 1- مجموعة من الشباب في مشروع الآخر
- 2- ورشة العمل عن عدم التمييز والتنوع



يهدف مشروع جمعية «على بُعد أمتار»، TheOther.com، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى التوعية على إشكالية التمييز بين الشباب اللبناني، وإلى تعزيز قيم التنوع والتسامح والتفاعل مع الآخر. ويهتم بإطلاع المواطنين على متطلبات المجتمع المدني وإمكانياته من أجل بناء مجتمع ديمقراطي، وذلك عبر تقديم المهارات الضرورية لتنظيم حملات التوعية وتطبيقها. ويستخدم الفن كوسيلة تعبير عن الحقوق الأساسية والتنوعية حولها وإنشاء شبكة من الشباب يعملون على مواضع التمييز عبر الإنترنت والمعارض.

تحت عنوان «عدم التمييز والتنوع». أنهت جمعية «على بُعد أمتار» في ٢٠ آب ٢٠٠٧ ورشة عمل ضمن مشروع «الآخر» جمعت لعشرة أيام أكثر من ثلاثين مراهقاً في السادسة عشر من عمرهم، من كل المناطق اللبنانية ومختلف الخلفيات الثقافية والاجتماعية والدينية، وسمحت لهم بالتعرف على قيم عدم التمييز وغنى التنوع. فأنتمجوا أفلاماً وثائقية تعكس آراءهم حيال «الآخر» على أن تجمع هذه الأفلام في DVD يُوزع على المؤسسات التربوية الخاصة والعامة، والجمعيات غير الحكومية وجهات معنية أخرى. وقد تمكن هؤلاء الشباب لدى انتهاء ورش العمل

مع «بلدتي» الإنترنت بوابة مشرعة للحوار

الافتراضية التي يسهل على الأفراد الدخول إليها من أي منزل بالتعبير ومناقشة الأفكار والمشاريع. ويطلع المشروع الشباب على خصائص المجتمع اللبناني وأطرافه إضافة إلى حقوقهم وواجباتهم.

والموقع مشروع وطني، يهدف إلى الإنماء والإصلاح وتمكين المواطنين اللبنانيين من التواصل عبر شبكة الإنترنت. أما الفئات المستهدفة فهي القرى اللبنانية، النوادي وبلدان الاغتراب. والغاية تحريك هذه المجتمعات وتسهيل عمليات التواصل والتنسيق في ما بينها. ويريد الموقع أن يكون وسيلة تساهم في تطوير المجتمعات وتدريبها وتوسيع آفاقها عبر حضاها على التفاعل والتعاون اجتماعياً وإنسانياً. وبالتالي إطلاق حوار لبناني يشمل كل الفئات اللبنانية لا يحتاج إلى إغلاق شوارع لإقامته.

يدعو «الحوار الإلكتروني على الموقع Baldati.com» جميع اللبنانيين، خصوصاً الشباب، إلى تحمّل مسؤولياتهم، سواء كانوا في الخارج، في منازلهم أم أماكن عملهم، في قراهم أم مدنهم ما يفضي إلى «حوار المجتمع اللبناني»، ويتيح الموقع للمستخدمين إختيار المواضيع العشرة الأكثر أهمية بالنسبة إليهم ومناقشتها والاطلاع على أسس المواطنة من خلال حلقات العمل والتدريب والرحلات في الطبيعة والاجتماع في المناسبات المنظمة، كما يفسح في المجال للتنافس بين المشتركين وللمنظمات المحلية غير الحكومية وللبلديات والترشح لجائزة بلدتي عن فئة أفضل محاور أو مساعد أو مضيف.

يهدف مشروع «بلدتي»، ضمن برنامج أفكار ٢، إلى إنشاء جماعة من الشباب قادرة على تعزيز الحوار بين الطوائف وبين المهجّرين عبر اللجوء إلى الموقع الإلكتروني www.baldati.com - كوسيلة للحوار الإلكتروني. فيدرب الشباب على استخدام الوسائل الإعلامية المحلية للتعبير عن آرائهم ومناقشتها فضلاً عن إعداد مسؤولين عن شبكات المعلوماتية ليصبحوا لاحقاً مدربين قادرين على إدارة الموقع الإلكتروني في بلدتهم. وتسمح هذه المساحة



- ١- من نشاطات «بلدتي»، في وادي قنوبين.
- ٢- المؤتمر الصحفي لإطلاق المشروع.
- ٣- التعريف عن المشروع في الجامعة اللبنانية الأميركية.



الحركة الإجتماعية هكذا يعبر الشباب

والمستلزمات الضرورية ليتمكن الشباب من تنفيذ الأعمال. ومن تلك المناطق انطلقت نواة شبابية ما بين ٢٠١٦ و٢٠١٦ سنة، تؤمن بالحوار والعيش المشترك. شباب لم يدخلوا معترك السياسة، لم يظهروا على شاشات التلفزة ليطلقوا التصريحات ويتبادلوا التهم. إنهم سبعون شاباً وشابة يؤمنون بوطنهم، ويريدون العيش فيه غير منقسم، ويحترم الفرد فيه معتقد الآخر. ويساعد متخصصون الشباب في التعبير عن هواجسهم، وعن طريقة العيش التي يريدونها، مبنية على التواصل في الحوار، لإيمانهم بأن الحوار باب السلام والمستقبل الجيد. ويقوم هؤلاء الشباب خلال عام كامل بنشاطات أدبية وفنية وثقافية، في ترجمة لتدريباتهم بإشراف الجمعيات الأهلية التي ستعمل على إستمرارية المشروع لاحقاً.

يفعل مشروع الحركة الإجتماعية، بالتعاون مع جمعية «وسطاء بلا حدود»، ضمن برنامج أفكار ٢، دور جمعيات المناطق في لبنان لتعزيز الحوار بين الشباب من كل أطراف المجتمع اللبناني. وتدعم مشروع «الشباب يعبر» خمس بلديات وعشر جمعيات من خمس مناطق، تكريساً للحوار بين ٧٥ شاباً من طوائف مختلفة، ولتعزيز قدراتهم الإنتاجية، وعرض أعمالهم الفنية على نحو ٢٠٠٠ شاب/طفل آخرين.

لغة تبادل الآراء تمارس في خمس مناطق لبنانية متنوعة الإنتماءات الطائفية هي: كفرصير (النبطية)، القليعة (مرجعيون)، عترين (الشوف)، جب جنين (البقاع)، تل عباس (الشمال). وكانت الحركة الإجتماعية جهّزت البلديات في المذكورة بأثاث وأجهزة كومبيوتر

- ١- النشاطات الشبابية للحركة الاجتماعية.
- ٢- نشاطات مشروع «الشباب يعبر» في خمس مناطق لبنانية مختلفة.

